

الزيادة على القسط المدرسي ضرورته وارتداداته على بنية الموازنات المدرسية

إعداد ليون كلزي

2021/8/10

أ- تقدير الزيادة على الأقساط من دون أي زيادة في رواتب المعلمين والمستخدمين

إن دراسة موازنات حوالي 116 مدرسة غير مجانية عن العام 2020-2021 أظهرت ما يلي :

1. بلغ المتوسط التقريبي لنسبة نفقات التشغيل 30% من مجمل أرقام الموازنة مقابل 70% للرواتب والأجور وملحقاتها
2. بند بدل النقل بلغ 2.27% من الموازنات (من ضمن ال70%)
3. من بين 30% المخصصة لنفقات التشغيل، ثمة حوالي نصف النفقات أي حوالي 15% من مجمل أرقام الموازنات لا تتأثر مباشرة بالسعر الفعلي لصرف الدولار (تعويض أصحاب الإجازة، مساعدة التلامذة المحتاجين، الإيجارات، الرسم البلدي...)
4. من بين 30% المخصصة لنفقات التشغيل، ثمة حوالي نصف النفقات أي حوالي 15% من مجمل أرقام الموازنات تتأثر مباشرة بالسعر الفعلي لصرف الدولار (الصيانة، التجديد والتطوير، التنظيف والتعقيم، الاستهلاكات، التدريب المهني، التأمين، الرقابة الطبية، المحروقات...)
5. إن معظم أرقام موازنات العام 2020-2021 قد تم تقديرها على أساس سعر صرف يتراوح بين 1500 و3900 ، وعليه، فإن تصحيح أرقام بند التشغيل في ما خص الشق المرتبط بالنفقات المتأثرة مباشرة بسعر صرف الدولار (رقم 4) يرفع قيمة هذا البند من 15% إلى 75% (خمسة أضعاف)
6. إن اقتصر تصحيح أرقام الموازنات على بند التشغيل في الشق المرتبط بالمصاريف التي تتأثر مباشرة بسعر صرف الدولار، سترتفع الأقساط بحدود 60% .

7. زيادة بدل النقل بدورها ستزيد كلفة النقل ثلاثة أضعاف على الأقل ، (من 8.000 إلى 24.000 كما يجري الحديث عنه حالياً) الأمر الذي سينعكس زيادة في الأقساط حوالي 5% إضافية

8. نسبة الأقساط غير المحصلة تجاوزت العام الماضي 30%

بالمحصلة :

- 1- زيادة الأقساط بحدود 65% ضرورية لتأمين الحد الأدنى لنفقات التشغيل إذا ما أرادت المدارس تأمين الحد الأدنى من التوازن المالي بمواردها وقدراتها الداخلية الذاتية
- 2- هذه الزيادة سترفع الأقساط بشكل كبير مما سيرفع بشكل كبير نسبة الأقساط غير المحصلة (دوامه زيادات أقساط / أقساط غير محصلة)
- 3- وفي جميع الأحوال، إن اقتصر الأمر على الزيادة المرتبطة بنفقات التشغيل المتأثرة مباشرة بسعر صرف الدولار، فإن قاعدة الـ 35/65 لا مجال لتطبيقها بأي شكل من الأشكال، إلا بزيادات هائلة على الرواتب والأجور يترتفع معها معدل الأقساط بمقدار 240% وهو أمر غير ممكن التفكير فيه. (أنظر الجدول التقديري للاحتتمالات ادناه)
- 4- إن اقتصر التعليم على الشكل الافتراضي بالكلية (أي من دون ذهاب الأولاد إلى المدارس) تتخفف نفقات التشغيل بمقدار يتراوح بين الثلث والنصف ؛ وفي جميع الأحوال ستكون الزيادة محتمة بمقدار لا يقل عن 35% وستتعطل بالفعل عيئه قاعدة الـ 35/65

ب- تقدير الزيادة على الأقساط في ضوء تقرير إعطاء زيادة على الرواتب للمعلمين والمستخدمين

1. إن تآكل القدرة الشرائية بفعل انهيار سعر صرف العملة الوطنية (خسارة العملة الوطنية أكثر من 90% من قيمتها) جعل كثير من المعلمين يفكر إما بالسفر أو بترك التعليم والانصراف إلى مهنة أكثر مردودية
2. هذا الواقع جعل المدارس تفكر جدياً باستدراك الخسائر الناجمة عن نزف الموارد البشرية من ذوي الكفايات العالية

3. وعليه بات من غير الممكن بدء العام الدراسي المقبل من دون تقرير زيادة على الرواتب والأجور تكون بمثابة رسالة تعاطف وتضامن من قبل الإدارات إلى المعلمين والتفاته إلى أوضاعهم في هذه الظروف الصعبة
4. بغض النظر عن الزيادات المرتبطة بالفقرة أ السابقة، فإن أي زيادة على الرواتب ستتعرض بدورها زيادة على الأقساط وستستمر دوامة زيادة الأقساط/وتزايد الأقساط غير المحصلة
5. يقتضي التنبه إلى التكيف القانوني لهذه الزيادة وشكلها (سلفة على زيادات قانونية مستقبلية، اتفاق على دفع الدرجات الست، منح ظرفية غير دورية، مساعدات عينية، عطاءات اجتماعية...)

وبالمحصلة :

- 1- الزيادات على الرواتب مهما كانت نسبتها أو تكيفها القانوني هي أمر لأمفر منه في ضوء المعطيات المالية والنقدية والاقتصادية المستجدة
- 2- هذه الزيادة سترفع الأقساط بشكل كبير مما سيرفع بشكل كبير نسبة الأقساط غير المحصلة (دوامة زيادات /أقساط غير محصلة)
- 3- هذه الزيادات ستثير حفيظة لجان الأهل إن لم تتم بالتوافق معهم بشأنها، كونها غير مغطاة بغلاف قانوني متين
- 4- هذه الزيادات ستخفف من هامش خرق القانون 96/515 لجهة تناسب النفقات بين الرواتب ومصاريف التشغيل لكنها لن تجعل قاعدة ال35/65 مطبقة إلا في حال بلغت زيادات الرواتب والأجور سقوفاً قياسية شديدة الارتفاع كما سيظهره الجدول الرقمي التالي:

وصف الحالة	الرواتب والأجور	بدل النقل	نفقات التشغيل غير المدولة	نفقات التشغيل المدولة	نسبة الرواتب /التشغيل	متوسط القسط السنوي ل.ل
1-الوضع في بداية 20-21	3.523.000	117.000	780.000	780.000		5.200.000
	%67.75	%2.25	%15	%15	30/70	
2-زيادة لتغطية نفقات التشغيل المدولة (تعليم حضوري)	3.523.000	117.000	780.000	3.900.000		8.320.000
	%42.34	%1.4	%9.37	%46.87	56/44	(زيادة 60%)
3-زيادة لتغطية نفقات التشغيل المدولة (تعليم افتراضي عن بعد)	3.523.000	117.000	780.000	2.340.000		6.760.000 (زيادة 30%)
	%52.2	%1.7	%11.5	%34.6	54/46	(زيادة 60%)
4-زيادة رواتب تصحيحية (20%) مع زيادة نفقات التشغيل وزيادة بدل النقل	4.403.000	351.000	780.000	3.900.000		9.434.000

(زيادة 81%)	50/50	%41.33	%8.26	%3.72	46.67	
10.3160.000		3.900.000	780.000	351.000	5.285.000	5-زيادة رواتب تصحيحية (50%) مع زيادة نفقات التشغيل وزيادة بدل النقل
(زيادة 98%)	45/55	%37.88	%7.56	%3.4	%51.23	
13.371.000		3.900.000	780.000	351.000	8.340.000	6-زيادة رواتب تصحيحية (236%) مع زيادة نفقات التشغيل وزيادة بدل النقل
(زيادة 257%)	35/65	%29.16	%5.84	%2.6	%62.4	